المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

# تأثير جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاقتصادية للأسر

المرحلة الثانية من البحث حول
تأثير فيروس كورونا على الوضع
الاقتصادي والاجتماعي والنفسي للأسر

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

تنشر المندوبية السامية للتخطيط، من خلال هذه المذكرة، نتائج الفصل المتعلق بوقع جائحة «كوفيد-19» على الوضعية الاقتصادية للأسر، وهو أحد المحاور الأربع التي تغطيها المرحلة الثانية من البحث حول آثار هذه الجائحة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان المغاربة. الهدف الرئيسي لهذا البحث، الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 24 من شهر يونيو لدى عينة تمثيلية تضم 2 169 أسرة، هو مقاربة تطور السلوك الاجتماعي والاقتصادي والوقائي في ظل جائحة كوفيد-19 وتقييم آثار هذه الأزمة الصحية على مختلف شرائح السكان المغاربة من حيث الولوج إلى المواد الاستهلاكية الأساسية والتعليم والعلاجات الصحية والشغل والدخل.

# I.

# التوقف الظرفي عن العمل واستهداف الدعم العمومي

## اضطر نشيطان اثنان من بين ثلاثة إلى إيقاف نشاطهما مؤقتا بسبب الحجر الصحي

اضطر ثلثا السكان النشيطين المشتغلين (66.2%) إلى توقيف نشاطهم مؤقتا، 68.2% بين الحضريين و63.1% بين القرويين. و88% بين الحرفيين والعمال المؤهلين و79% بين العمال غير الفلاحيين.

الفئات الأكثر تضررا هم، حسب الحالة في المهنة، المستقلون والمشغلون بنسبة 74%، يليهم المأجورون بنسبة 65% وحسب قطاع النشاط، النشيطون المشتغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية (84%) وفي الصناعة (75%). وحسب الفئة الاجتماعية، 72% من النشيطين المشتغلين الذين ينتمون إلى 40% من السكان الأقل يسرا مقابل 47% من الذين ينتمون إلى فئة 20% من السكان الأكثر يسرا.

ما يزيد عن نصف الأسر (58%) لديها على الأقل فرد واحد مشتغل ضمن أفرادها اضطر للتوقف عن العمل جراء الحجر الصحي، 56% في الوسط الحضري و62% في الوسط القروي.

## استأنف ثلث الأشخاص الذين أجبروا على التوقف عن العمل أثناء الحجر الصحي نشاطهم

من بين السكان النشيطين المشتغلين الذين اضطروا إلى التوقف عن العمل أثناء الحجر الصحي، مازال 53% متوقفون عن العمل واستأنف الثلث (36%) نشاطه، فيما 11% منهم يبحثون عن عمل جديد أو في حالة عدم النشاط.

و يلاحظ أن نسبة استئناف النشاط الاقتصادي هي أعلى ضمن سكان المدن (39%) مقارنة بسكان البوادي (31%) الذين طالتهم البطالة أو عدم النشاط أكثر من سكان المدن (17.4% مقابل 7%).

وقد استأنفت 31% من النساء اللواتي كن في وضعية التوقف عن العمل نشاطهن، فيما طالت البطالة وعدم النشاط 22% منهن. في المقابل، بلغت هاتان النسبتان، على التوالي، 38% و7% لدى الرجال.

وحسب الفئة الاجتماعية، فإن 31% من الأشخاص الذين توقفوا عن العمل من بين 40% من السكان الأقل يسرا قد استأنفوا نشاطهم مقابل 44% بالنسبة للأشخاص المنتمين لفئة 20% من السكان الأكثر يسرا.

بلغت نسبة استئناف العمل 33% في قطاع البناء والأشغال العمومية و32% في القطاع الفلاحي و34% في قطاع الخدمات و41% في قطاع التجارة و44% في قطاع الصناعة.

**وضعية الشغل، أثناء إجراء البحث، للنشطين المشتغلين المتوقفين عن العمل ظرفيا أثناء الحجر (%)**

| معيار التصنيف | نسبة الأشخاص النشيطين المشتغلين الذين صرحوا بتوقفهم عن العمل أثناء الحجر | الوضعية أثناء البحث | | |
|---|---|---|---|---|
| | | نشيط مشتغل | توقف ظرفي عن العمل | بطالة أو عدم النشاط |
| **وسط الإقامة** | | | | |
| الوسط الحضري | 68.2 | 39.2 | 54 | 6.8 |
| الوسط القروي | 63.1 | 31.2 | 51.4 | 17.4 |
| المجموع | 66.2 | 36.2 | 53 | 10.8 |
| **الجنس** | | | | |
| ذكر | 67.1 | 37.9 | 54.8 | 7.3 |
| أنثى | 63.7 | 31 | 47.5 | 21.5 |
| **قطاع النشاط الاقتصادي** | | | | |
| الفلاحة | 58.3 | 32.2 | 46.8 | 21 |
| الصناعة | 74.5 | 43.6 | 52.6 | 3.8 |
| البناء والأشغال العمومية | 84.3 | 32.5 | 52.4 | 15.1 |
| التجارة | 71 | 41 | 53 | 6 |
| الخدمات | 60.4 | 34.5 | 57.5 | 8 |

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، بحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

**الوضعية في الشغل، أثناء إجراء البحث، بالنسبة للنشيطين المشتغلين الذين توقفوا عن العمل خلال فترة الحجر حسب الفئات الاجتماعية (%)**

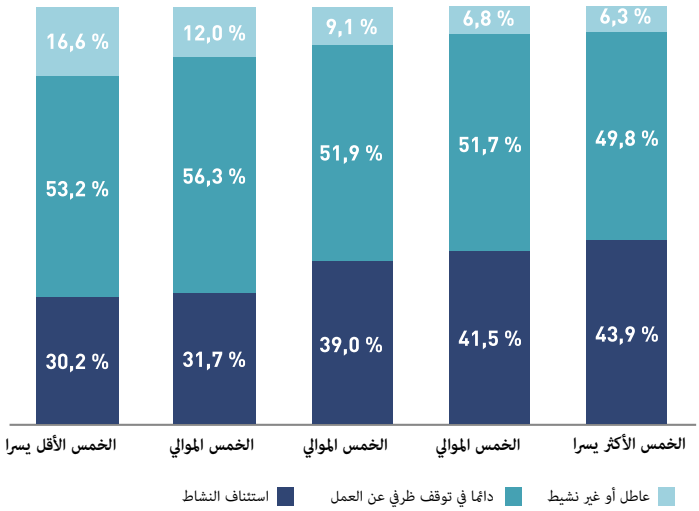


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

## يعود التوقف الظرفي عن العمل إلى تعليق نشاط المقاولات أو تقليص عدد العمال

أفاد ما يقرب من نصف النشيطين المشتغلين المتوقفين ظرفيا عن العمل (48%) بأن تعليق نشاط المقاولات أو تقليص اليد العاملة هو السبب الرئيسي لتوقفهم المؤقت عن مزاولة نشاطهم، وتصل هذه النسبة إلى 70% لدى المأجورين.

ويعزى السبب الثاني إلى التوقف عن ممارسة نشاط مستقل بالنسبة ل40% من الحالات (81% من بين المشغلين والمستقلين) ثم الخوف من الإصابة بالعدوى بالنسبة ل 7% من النشيطين المشتغلين، حيث تصل هذه النسبة إلى 14% من بين الأشخاص المصابين بمرض مزمن، و13% من بين النساء و11% من بين المسنين.

## العمل عن بعد يخص بالأساس الأطر العليا

من بين مجموع السكان النشيطين المشتغلين، اعتمد 16% منهم العمل عن بعد خلال فترة الحجر الصحي. وتصل هذه النسبة إلى 24% بين النساء مقابل 13% بين الرجال وإلى 22% بين سكان المدن مقابل 5% بين سكان القرى .
ويخص العمل عن بعد، أساسا، الأطر العليا بنسبة 62% ،إذ يعتمده 47% منهم بصفة دائمة و15% بالتناوب بين العمل عن بعد والعمل الحضوري. وقد اعتمد العمل عن بعد النشيطون المشتغلون في قطاع الخدمات (31%) والمأجورون (21%) والمشغلون / المستقلون (10%) والمنتمون إلى الفئة الأكثر يسرا (38%).

## تأثر ثلثا النشيطين المشتغلين بانخفاض دخل نشاطهم

من بين النشيطين المشتغلين الذين يزاولون عملا مأجورا، صرح ما يقارب اثنان من بين ثلاثة (62%) بأن دخلهم قد انخفض خلال فترة الحجر الصحي بينما بقي قارا بالنسبة ل 35% منهم وارتفع بالنسبة ل3%.

وخص انخفاض الدخل 70% من سكان القرى مقابل 59% من سكان المدن و65% من الرجال مقابل 51% من النساء. وحسب نوع المهنة، تأثر 86% من الحرفيين والعمال المؤهلين بانخفاض الدخل، يليهم 84% من التجار و77% من المستغلين الفلاحيين و26% من الأطر العليا. وحسب الحالة في المهنة، أثر انخفاض الدخل على 88% من المستقلين/المشغلين و51% من المأجورين.

وحسب مستوى معيشة الأسر، صرح ثلاثة أرباع (74%) النشيطين المشتغلين الذين ينتمون ل 20% من الأسر الأقل يسرا بانخفاض دخلهم، مقابل 44% من نظرائهم الذين ينتمون إلى 20% من الأسر الأكثر يسرا.

**نسبة النشيطين المشتغلين حسب نمط العمل عن بعد (%)**

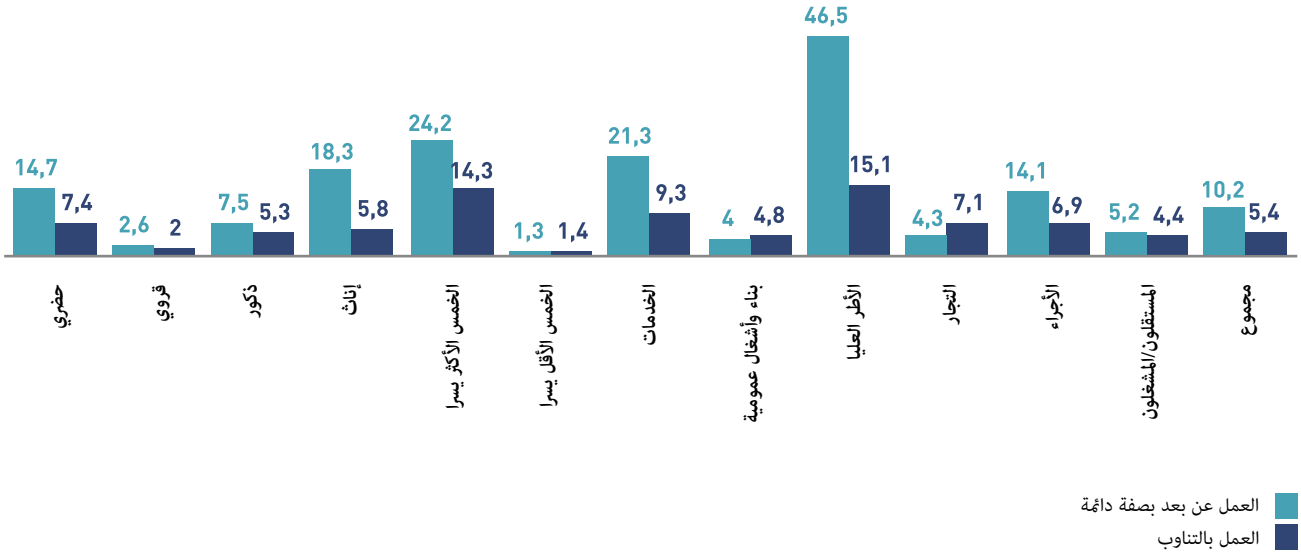


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

## انخفاض متوسط الدخل الشهري بالنصف أثناء فترة الحجر

تشير مقارنة توزيع الدخل الذي صرح به النشيطون المشتغلون قبل وأثناء الحجر الصحي إلى انخفاض متوسط دخلهم الشهري بنسبة 50% خلال هذه الفترة، وبلغت هذه النسبة 62% في الوسط القروي، مقابل 46% في الوسط الحضري وانخفض بنسبة 52% لدى الرجال مقابل 42% لدى النساء.

وبلغت نسبة انخفاض متوسط الدخل الشهري 74% لدى الحرفيين والعمال المؤهلين و71% بالنسبة للعمال و65% لدى فئة المستغلين الفلاحيـ ـين و40% بالنسبة للمستخدمين و32% بالنسبة للأطر المتوسطة و24% بالنسبة للأطر العليا و70% لدى المستقلين والمشغلين و44% لدى المأجورين.

وحسب قطاع النشاط، بلغ هذا الانخفاض 68% بالنسبة للعمال في قطاع البناء والأشغال العمومية و55% لدى العمال في القطاع الصناعي و39% بالنسبة لقطاع الخدمات.

ويصل الانخفاض في متوسط الدخل الشهري، حسب الطبقة الاجتماعية، إلى 67% بالنسبة للنشيطين المشتغلين المنتمين لفئة 40% من السكان الأقل يسرا مقابل 32% بالنسبة لنظرائهم المنتمين لفئة 20% من السكان الأكثر يسرا.

**نسبة انخفاض مداخيل النشاط خلال فترة الحجر (%)**

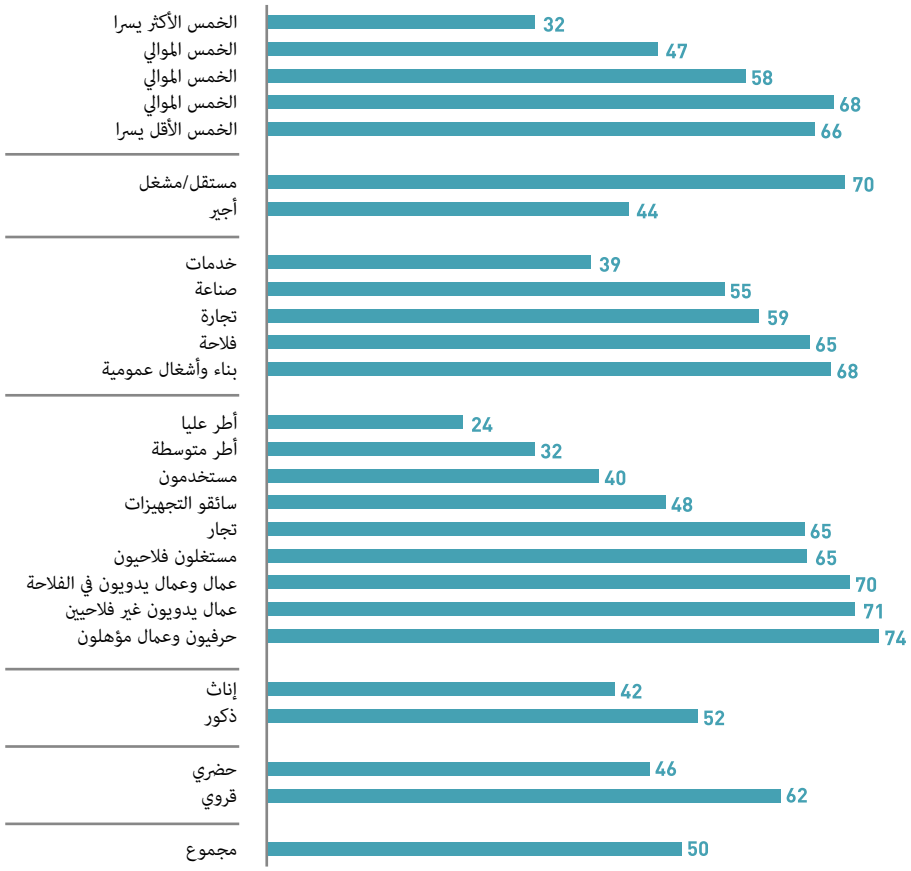


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

انخفاض متوسط الدخل الشهري بالنصف أثناء فترة الحجر

-50 %↘

**نسبة السكان في سن النشاط المستفيدين من المساعدات العمومية خلال فترة الحجر (%)**

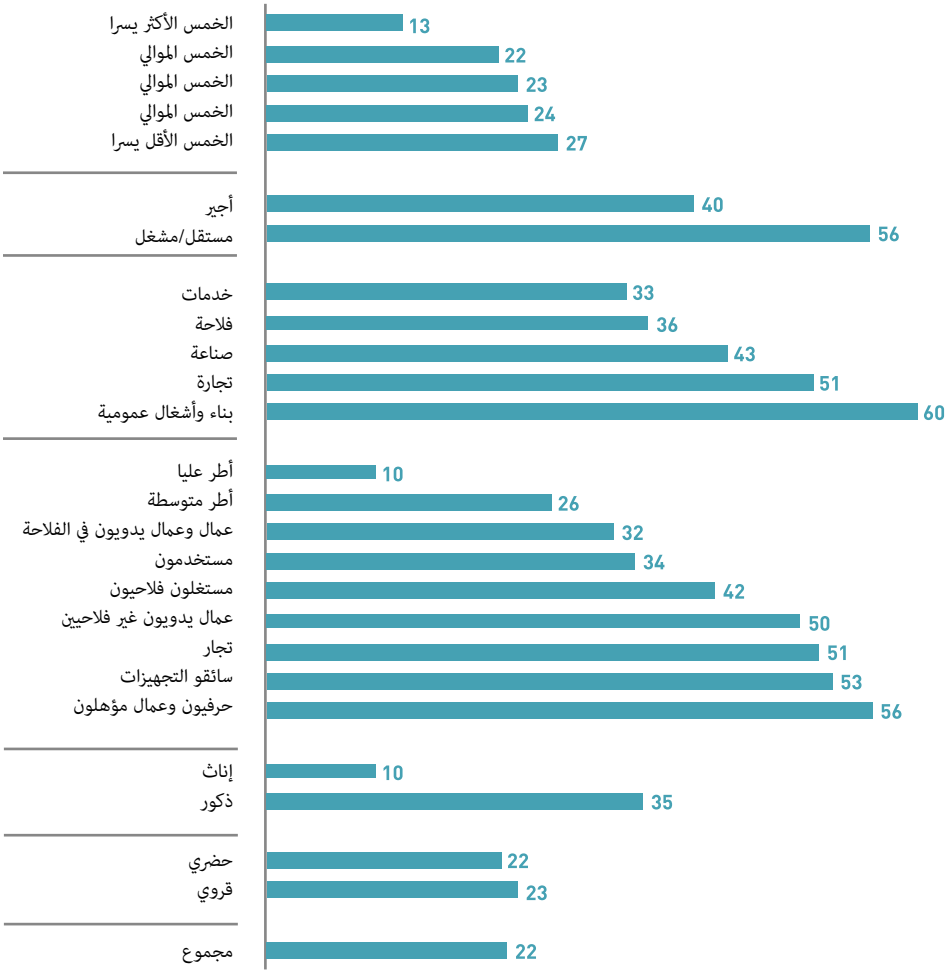


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

## استفاد شخص واحد في سن النشاط من أصل أربعة من المساعدة العمومية

قصد التعويض عن فقدان العمل وانخفاض الدخل، طلب 30% من الأشخاص في سن النشاط مساعدة الدولة أو المشغل في إطار برامج الدعم للأشخاص الذين فقدوا عملهم في القطاع الخاص، المنظم أو غير المنظم، واستفاد منها ما يقرب من 73% منهم والتي تمثل 22.4% من الأشخاص في سن النشاط أي 6 ملايين مستفيد.

استفاد ما يقارب تسعة أشخاص من أصل عشرة (87% أي 5.2 مليون مستفيد) من برامج راميد وتضامن-كوفيد، الموجهة للعمال الذين فقدوا عملهم في القطاع غير المنظم، واستفاد 12% (740 ألف) من برنامج الدعم للأجراء المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و1% من مساعدة المشغل.

بلغت نسبة السكان النشيطين المستفيدين من دعم الدولة أو المشغل 22% في الوسط الحضري (3.8 مليون) مقابل 23% في الوسط القروي (2.2 مليون). وتصل هذه النسبة إلى 35% لدى الرجال (4.6 مليون)، مقابل 10% لدى النساء (1.4 مليون). وحسب قطاع النشاط، تنتقل نسبة المستفيدين من 60% من العاملين في البناء والأشغال العمومية، إلى 51% من العاملين في التجارة وإلى 43% في الصناعة.

وحسب الحالة في المهنة، تنتقل نسبة المستفيدين من 56% من بين المستقلين / المشغلين إلى 40% من بين الأجراء (11% من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و29% من خلال برنامج المساعدة للعمال في القطاع غير المنظم).

وحسب مستوى المعيشة، استفاد، من المساعدة العمومية، 27% من المنتمين إلى فئة ال 20% من الأسر الأقل يسرا مقابل 13% بالنسبة لـ 20% الأكثر يسرا.

**توزيع المستفيدين من المساعدة العمومية حسب نوع النشاط خلال تاريخ إجراء البحث والجنس ووسط الإقامة (%)**

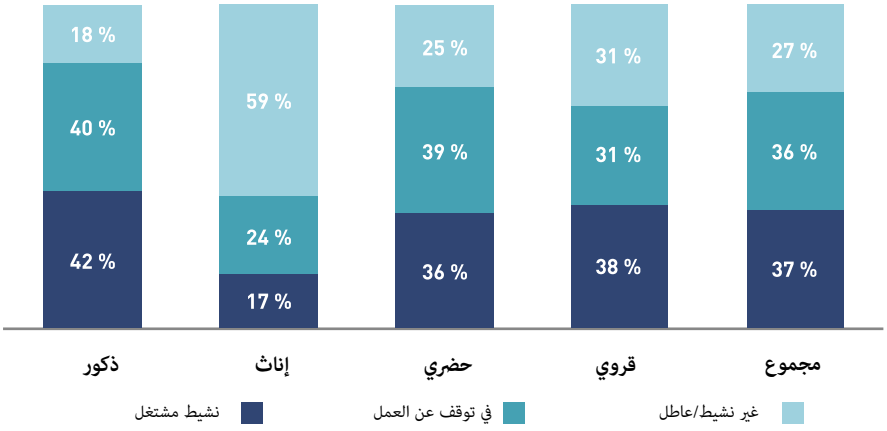


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

من بين مجموع المستفيدين من المساعدة العمومية، 37% هم نشيطون مشتغلون أثناء إجراء البحث، (36% في الوسط الحضري و38% في الوسط القروي)، و36% لا يزالون متوقفون عن نشاطهم (39% في الوسط الحضري و31% في الوسط القروي)، و27% هم عاطلون عن العمل أو غير نشيطين، (25% في الوسط الحضري و31% في الوسط القروي).

حسب الجنس، 42% من المستفيدين الذكور و17% من المستفيدات الإناث، هم نشيطون مشتغلون أثناء إجراء البحث، فيما 40% مقابل 24% على التوالي ما زالوا متوقفين عن نشاطهم و18% مقابل 59% هم عاطلون عن العمل أو غير نشيطين.

## عوضت المساعدات العمومية 35% من مداخيل النشاط المفقودة

**نسبة تعويض المساعدة العمومية لفقدان الدخل (%)**

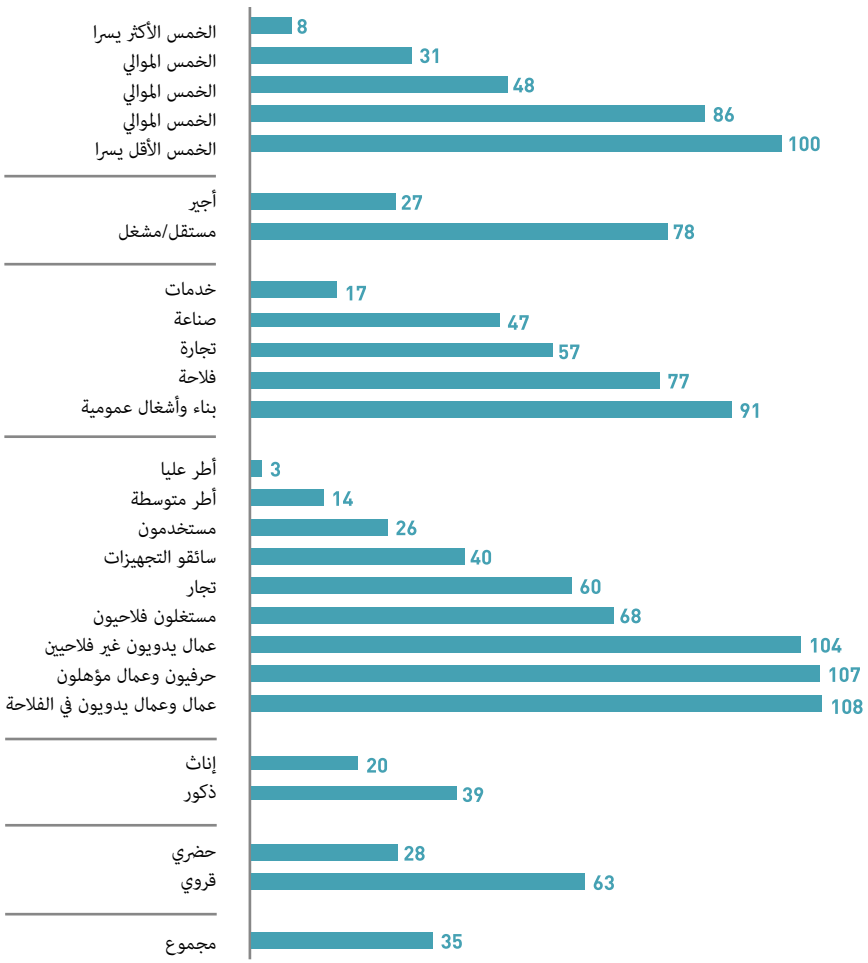


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

مكنت المساعدات العمومية المتوصل بها، في إطار برامج الدعم للأشخاص الذين فقدوا عملهم في القطاع الخاص، من تعويض 35%، في المتوسط، من مداخيل النشاط المفقودة وذلك في الوسط الحضري أكثر منه في الوسط القروي ب 63% و28% على التوالي وبين الرجال (39%) أكثر من النساء) (20%).

وحسب قطاع النشاط، تتراوح نسبة التعويض عن فقدان الدخل بين 17% في قطاع الخدمات و47% في قطاع الصناعة، و57% في قطاع التجارة، و77% في قطاع الفلاحة و91% في قطاع البناء والأشغال العمومية.

وتتراوح نسبة التعويض عن فقدان الدخل، حسب الحالة في المهنة، بين 27% بالنسبة للأجراء و78% بالنسبة للمستقلين/المشغلين.

وقد مكنت مساعدة الدولة من تعويض كلي لفقدان الدخل بالنسبة لبعض الفئات كما هو الحال بالنسبة للعمال المؤهلين والحرفيين والعمال اليدويين في الفلاحة والعمال اليدويين غير الفلاحيين وكذا الأشخاص المنتمين لفئة 20% من السكان الأقل يسرا.

## يتوقع ربع المستقلين/ المشغلين زيادة الإنتاج خلال الثلاثة أشهر المقبلة

خلال الثلاثة أشهر المقبلة، يتوقع 24% من المستقلين/ المشغلين زيادة في إنتاج مقاولاتهم من السلع والخدمات فيما يتوقع 18.5% ركودا و21.4% انخفاضا. ويعتبر المستقلون/المشغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية هم الأكثر تفاؤلاً بنسبة 39%، يليهم العاملون في الخدمات (30.6%) ثم في الصناعة (27.4%).

بالإضافة إلى ذلك، يتوقع 17.5% من المستقلين/ المشغلين ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، فيما سيظل الطلب عاديا حسب 29.2% وسينخفض حسب 19.2%. وتصل نسبة الذين توقعوا ارتفاع الطلب إلى 37.5% في قطاع البناء والأشغال العمومية و27.8% في قطاع الصناعة و21.2% في قطاع الخدمات و13.3% بالنسبة للعاملين في الفلاحة و11.7% في التجارة.

## حسب نشيط مشتغل واحد من أصل أربعة، لم يتم اتخاذ أي تدبير للحماية من الفيروس في مكان العمل

حسب أكثر من ربع النشيطين المشتغلين (26.3%)، لم يتم اتخاذ أي تدبير لحمايتهم من الإصابة بفيروس كوفيد-19 في أماكن العمل، 41.3% في الوسط القروي مقابل 17.5% في الوسط الحضري و31.3% بين النساء مقابل 25% بين الرجال. وتبلغ هذه النسبة 50.6% بين العاملين في قطاع الفلاحة، 28.1% في قطاع البناء والأشغال العمومية، 14.1% في قطاع الخدمات و18.2% في قطاع الصناعة.

وتتجلى التدابير الوقائية المتخذة في أماكن العمل في ارتداء الأقنعة حسب 61% من النشيطين المشتغلين واستخدام المطهر والصابون (52%) والتطهير المنتظم لمكان العمل (31%) وقياس درجة الحرارة (15%). تم التصريح كذلك باتخاذ تدابير وقائية أخرى كاللجوء إلى للعمل بالتناوب (8%) والعمل عن بعد بصفة دائمة (9%).

**نسبة النشيطين المشتغلين الذين لم يتخذوا أي إجراء وقائي في أماكن عملهم (%)**

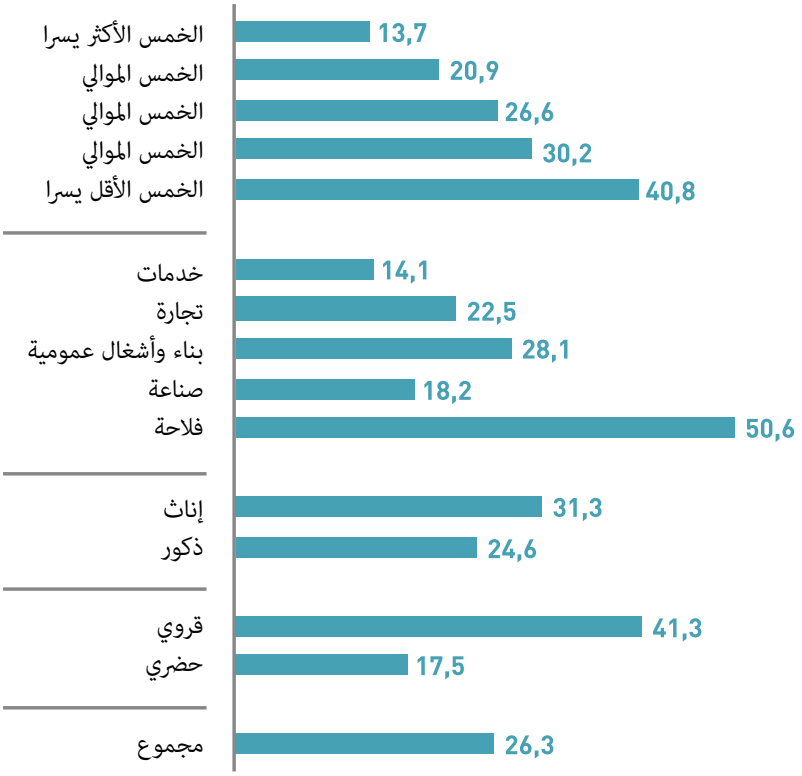


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

## ما يزيد عن ثلاثة أرباع المستقلين والمشغلين المتوقفين عن العمل يعتزمون استئناف أنشطتهم

يعتزم ما يقرب من 8 مستقلين/مشغلين من أصل 10 توقفوا عن النشاط (78%) استئناف نشاطهم، 25.5% منهم بدون صعوبة و52.5% بصعوبة. وسيكون استئناف العمل أسهل في قطاع التجارة (32.5%) منه في قطاع الخدمات (18%) والبناء والأشغال العمومية (24.2%)، حيث صرح أكثر من ثلثي المستقلين/ المشغلين (68.6%) بأن استئناف نشاطهم سيكون صعبا.

وتعتبر قلة الزبناء (51%) ونقص الموارد المالية (29%) من أهم الإكراهات التي تعيق استئناف نشاط المستقلين/المشغلين.

وتختلف حدة هذه الإكراهات من قطاع إلى آخر، حيث تعتبر قلة الزبناء هي العائق الرئيسي للمستقلين/المشغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية (70%)، والخدمات (71%) والصناعة (52%)، في حين أن نقص الموارد المالية هو العائق الرئيسي في قطاع التجارة (51%) والفلاحة (38%).

يتوقع 50% من المستقلين/المشغلين الذين توقفوا عن العمل، في حالة استئناف نشاطهم، أنهم سيجدون صعوبة في تحمل التكاليف المرتبطة بتنفيذ التدابير الوقائية ضد كوفيد-19. وتتراوح هذه النسبة بين 31% في قطاع البناء والأشغال العمومية و58% في قطاع التجارة.

ولاستئناف أنشطتهم، يود 35% من المستقلين/المشغلين الاستفادة من المساعدة المالية لدفع التكاليف الثابتة (الكراء، الكهرباء، إلخ)، و22% من برنامج «ضمان-أكسجين» و11% من الإعفاء الضريبي.

### نية المستقلين/المشغلين استئناف أنشطتهم حسب قطاع النشاط (%)

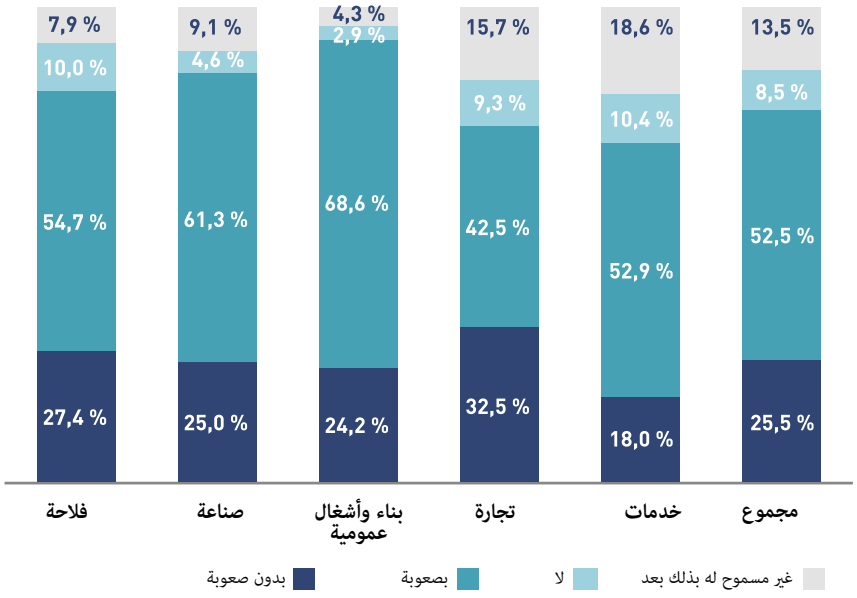


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

### إكراهات استئناف نشاط المشغلين والمستقلين (%)

| معيار التصنيف | نقص في السيولة النقدية | هامش الربح ضعيف أو سلبي | قلة الزبناء | عدم توفر المواد الأولية والاستهلاكية | غياب اليد العاملة | نقص الموارد لأداء التكاليف الثابتة | أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وسط الإقامة | | | | | | | |
| الوسط الحضري | 29.5 | 4.7 | 53.9 | 1.3 | 2 | 2.8 | 5.9 |
| الوسط القروي | 29.1 | 2.2 | 45.4 | 7.9 | 0 | 1.1 | 14.3 |
| المجموع | 29.4 | 3.8 | 51 | 3.5 | 1.3 | 2.2 | 8.7 |
| قطاع النشاط الاقتصادي | | | | | | | |
| الفلاحة | 38.1 | 2.4 | 37.1 | 2.8 | 4.4 | 2.3 | 12.9 |
| الصناعة | 25.1 | 0 | 51.7 | 8.7 | 0 | 0 | 14.4 |
| البناء والأشغال العمومية | 26.2 | 4.1 | 69.7 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| التجارة | 51 | 6.2 | 27 | 4.8 | 2.3 | 5.4 | 3.5 |
| الخدمات | 11.9 | 4.5 | 71 | 1.6 | 0 | 1.4 | 9.7 |

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

# II.

# الاستهلاك الغذائي واحترام الالتزامات المالية أثناء وبعد الحجر

# التغييرات والتوقعات فيما يتعلق بالاستهلاك الغذائي

## خفضت أسرة واحدة من بين كل اثنتين نفقاتها الخاصة ببعض المواد الغذائية وتأتي اللحوم الحمراء والأسماك والفواكه على رأس هذه المواد

تم رصد آثار جائحة كوفيد-19 على النفقات الغذائية، أثناء فترة الحجر الصحي، من خلال تتبع النفقات الخاصة بعشر فئات من المواد الغذائية والتي تعتبر كمواد أساسية للأسر المغربية. ويتعلق الأمر بالدقيق والحبوب والخضروات والفواكه والقطاني واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والأسماك والحليب ومشتقاته والزيوت وأخيرا السكر.

وتبين نتائج البحث الميداني أن 3 أسر من أصل 10 (30%) قد حافظت على نفس مستوى الإنفاق بالنسبة لكل الفئات العشر المذكورة. وقد ارتفع هذا المستوى بالنسبة لأسرة من بين كل خمس أسر (19.6%) بالنسبة لفئة واحدة على الأقل من بين هذه الفئات العشر وانخفض بالنسبة لأكثر من أسرة من بين كل اثنتين (55%).

أكثر من 3 أسر من بين كل 10 (31.2%) خفضت نفقاتها المخصصة لشراء الفواكه، وأكثر من أسرة من بين كل أربع أسر (28.3%) خفضت من نفقاتها الخاصة باللحوم الحمراء والأسماك (27.8%).

كذلك، خفضت نسبة 20.8% من الأسر نفقاتها الموجهة لشراء اللحوم البيضاء و19.5% من نفقات الخضروات و18.7% من نفقات الدقيق والحبوب و16.4% من نفقات القطاني.

و قد كان تراجع النفقات أقل أهمية بالنسبة للحليب ومشتقاته (13.1 %) والزيوت (9.2 %) والسكر (8.2%).

وقد هم انخفاض النفقات الغذائية الأسر القروية أكثر من الأسر الحضرية، خاصة بالنسبة لبعض فئات المواد الغذائية، حيث بلغت الفجوة 8.3 نقاط بالنسبة للخضروات (25.2% بالنسبة للقرويين مقابل 16.9% بالنسبة للحضريين) و7.5 نقاط بالنسبة للفواكه (36.4% مقابل 28.9%) و6.4 نقاط بالنسبة للدقيق والحبوب (23.1% مقابل 16.7%) و6 نقاط بالنسبة للقطاني (20.5%، مقابل 14.5%) و5.1 نقاط بالنسبة للحوم البيضاء (24.3% مقابل 19.2%) و3.9 نقاط بالنسبة للأسماك (30.5% مقابل 26.6%) و3.5 نقاط للحوم الحمراء (30.7% مقابل 27.2%) و3.8 نقاط بالنسبة للزيوت (11.8% مقابل 8.0%) و3.3 نقاط بالنسبة للسكر (10.5% مقابل 7.2%) وأخيرا، 1.8 نقطة بالنسبة للحليب ومشتقاته (14.3% مقابل 12.5%).

وسُجلت أهم الانخفاضات بين فئة ال20% من الأسر الأقل يسرا، حيث صرحت نسبة 40.4% منها أنها خفضت نفقاتها لاقتناء الفواكه مقابل 15.5% بالنسبة لفئة ال20% من الأسر الأكثر يسرا. بالنسبة لباقي المواد الغذائية، بلغت هذه النسب لدى هاتين الفئتين، على التوالي، 33% مقابل 22% بالنسبة للحوم الحمراء و32.2% مقابل 20.5% للأسماك و28.8% مقابل 10.8% للحوم البيضاء و28% مقابل 7.7% للدقيق والحبوب 27.3% مقابل 9.4% للخضروات و25.3% مقابل 9% للقطاني، وأخيرا، 18.4% مقابل 8.8% للحليب ومشتقاته.

**نسبة الأسر التي خفضت النفقات الغذائية حسب فئة المواد الغذائية والفئة الاجتماعية (%)**

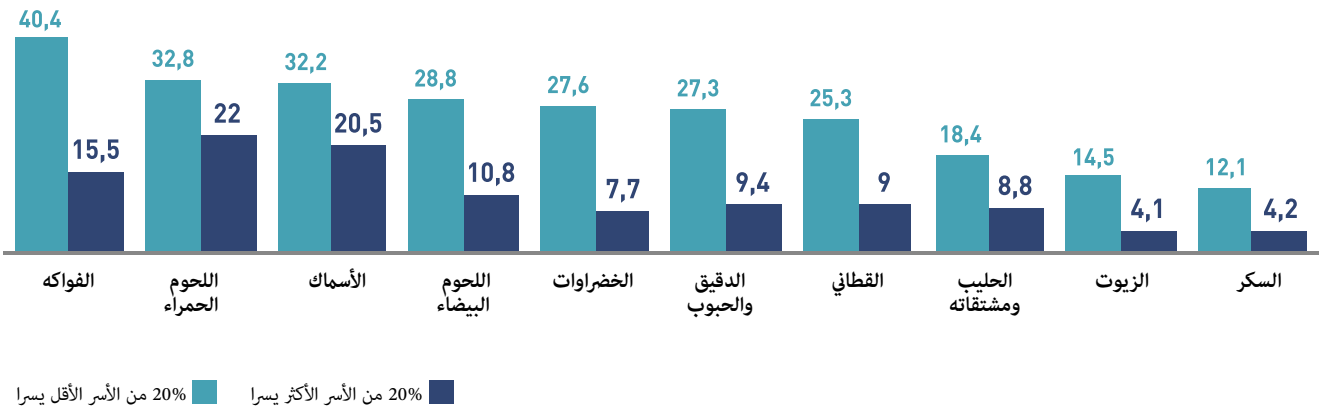


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

نسبة الأسر التي خفضت نفقاتها الغذائية حسب فئة المواد الغذائية خلال فترة الحجر الصحي (%)

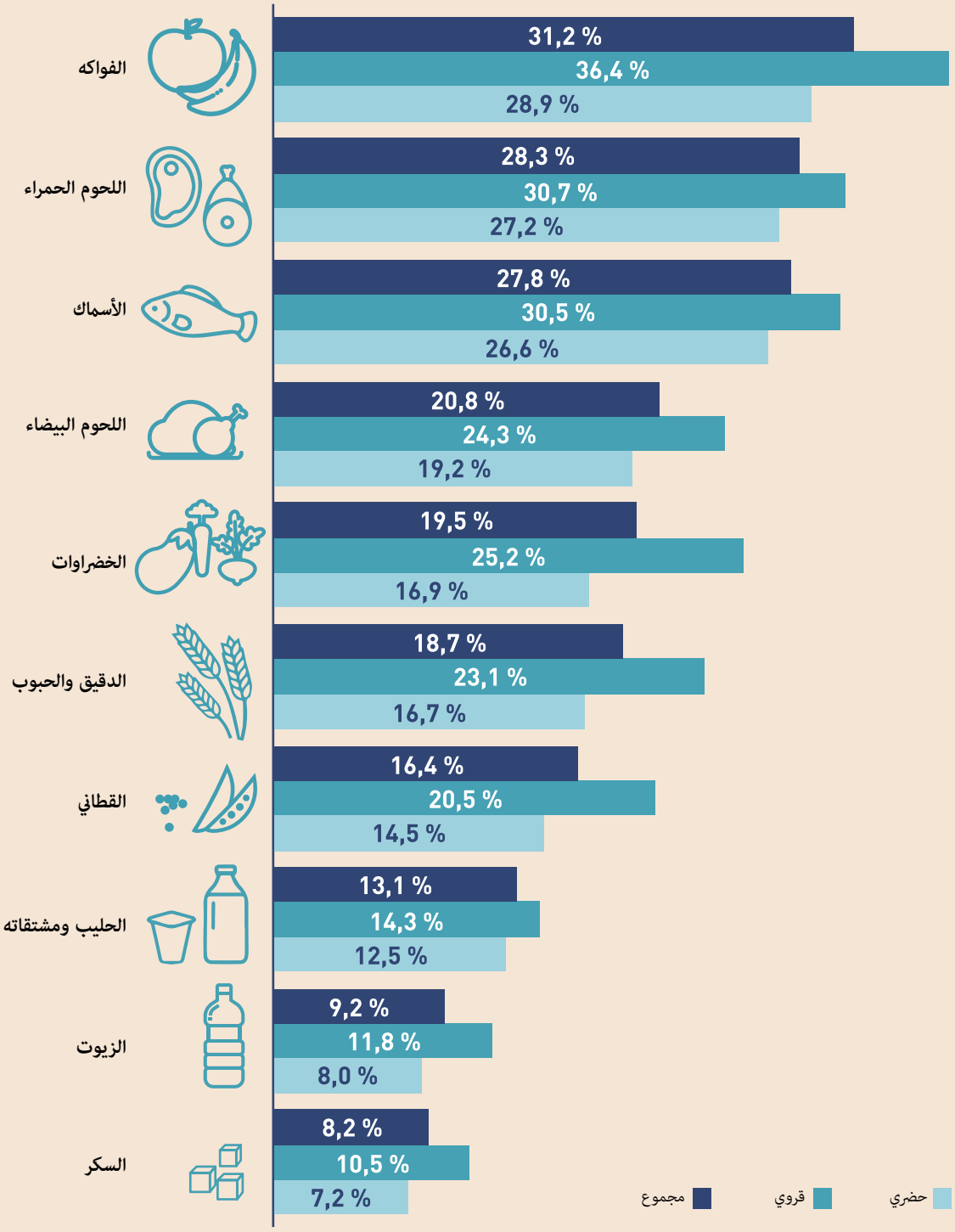


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

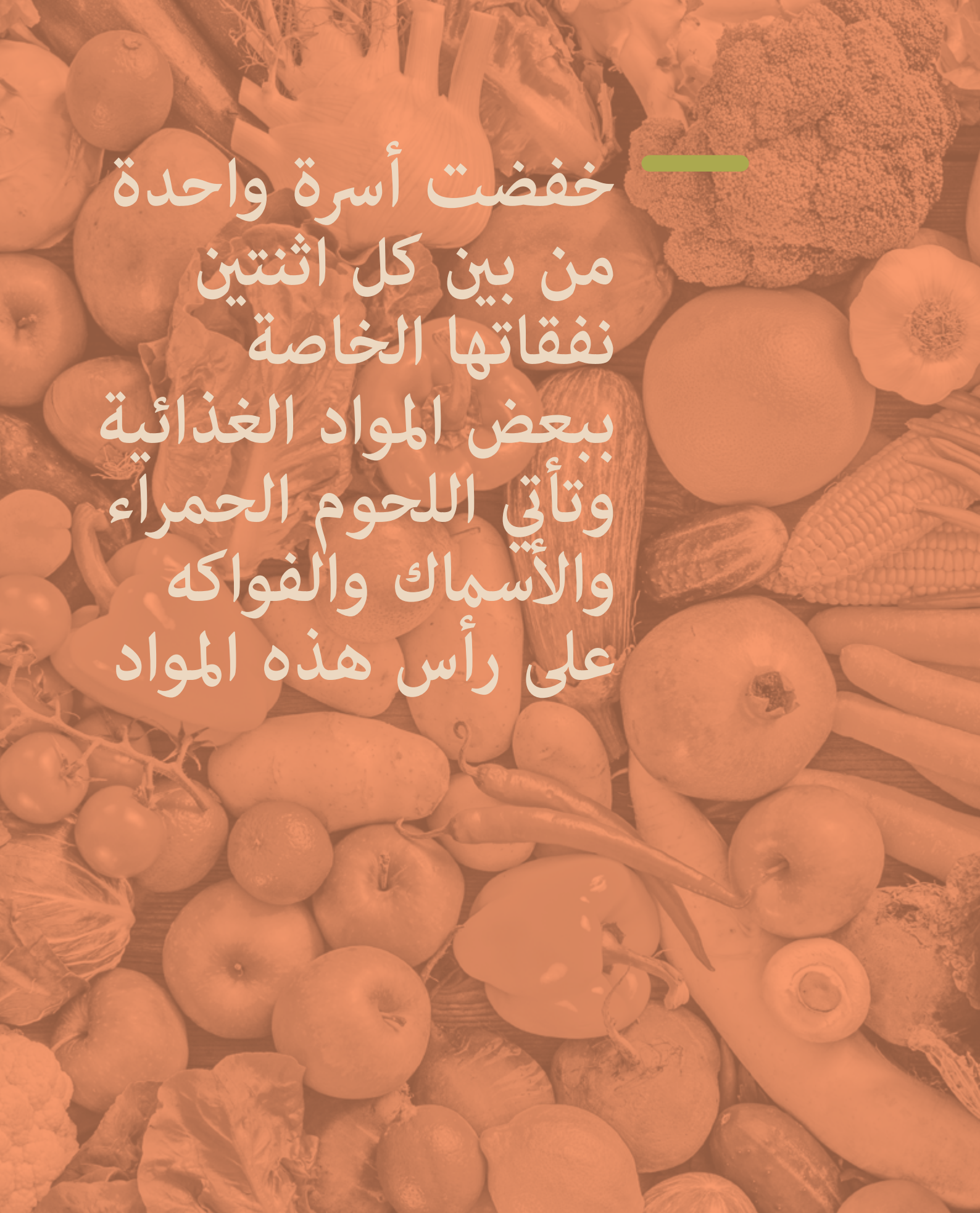

خفضت أسرة واحدة
من بين كل اثنتين
نفقاتها الخاصة
ببعض المواد الغذائية
وتأتي اللحوم الحمراء
والأسماك والفواكه
على رأس هذه المواد

## نقص الموارد المالية هو سبب انخفاض النفقات الغذائية

تعتبر 27% من الأسر أن نقص المال هو السبب الرئيسي لخفض النفقات المخصصة لشراء الفواكه. وتصل هذه النسبة إلى 23% بالنسبة للحوم الحمراء و18% للحوم البيضاء و17% للخضروات و16% للدقيق والحبوب و 16% للأسماك و12% للحليب ومشتقاته و11% للقطاني و7% للزيوت و7% للسكر.

ويعزى أيضاً تراجع النفقات الخاصة بشراء الأسماك إلى نقص في العرض بالأسواق حسب 5% من الأسر وإلى ارتفاع الأسعار بنفس النسبة (5%).

أما انخفاض النفقات الخاصة بالفواكه، فيعزى أيضا إلى ارتفاع الأسعار حسب 3% من الأسر (2% بالوسط الحضري و5% بالوسط القروي) وتبلغ هذه النسبة 1% بالنسبة للخضروات (3% بالوسط القروي و0.5% بالوسط الحضري).

أما تراجع النفقات الخاصة بالقطاني فهو خيار إرادي للأسر بنسبة 3% (3% بالوسط الحضري و2% بالوسط القروي).

## تصور تطور النفقات الغذائية بالنسبة للأسر المعنية بانخفاض هذه النفقات

تتوقع 82% من الأسر التي خفضت نفقاتها الغذائية خلال فترة الحجر الصحي استمرار هذا الانخفاض خلال الشهر القادم، وهذا التصور مؤكد بالنسبة لـ 24% من الأسر ومحتمل بالنسبة ل 58%. وتبلغ هذه النسب، حسب وسط الإقامة، على التوالي % 80 و26% و54% بالوسط الحضري و85% و20% و 65% بالوسط القروي.

ويرتفع هذا التصور السلبي من % 75 بالنسبة للأسماك (19% تؤكد ذلك و56% ترجحه) إلى 78% بالنسبة للحوم الحمراء والفواكه، (% 21 تؤكد و% 57 ترجح) وإلى 87% بالنسبة للزيوت (28% تؤكد و 59 % ترجح) وإلى 88% بالنسبة للسكر (29% تؤكد و59% ترجح)

في المقابل، تتوقع 6.5% من الأسر التي خفضت نفقاتها الغذائية أنها سترفع منها خلال الشهر المقبل بنسبة 7% بالوسط الحضري و5.8% بالوسط القروي.

**تصور الأسر لتطور انخفاض نفقاتها الغذائية (%)**

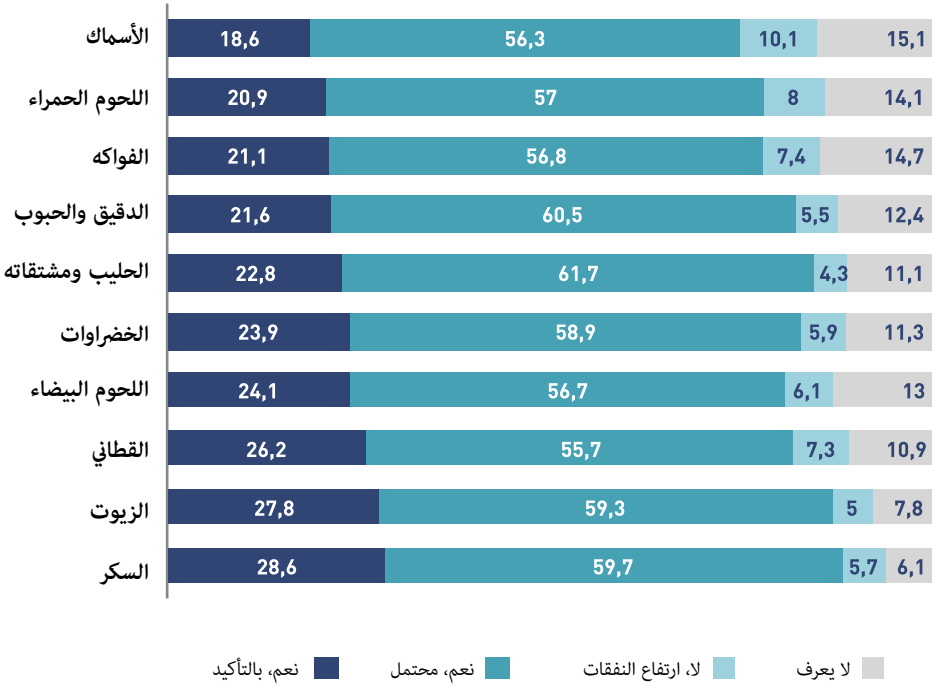


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

# احترام الالتزامات المالية

## تعتبر الرسوم المدرسية وقروض الاستهلاك أقل الالتزامات وفاء من طرف الاسر وواجبات الإيجار والديون لدى البقال أكثرها تفاوضا وقروض السكن أكثرها التزاما

من بين 6.7% من الأسر التي حصلت على قرض بنكي لشراء مسكن، تمكن أكثر من نصفها (52.4%) من تسديد مستحقاته دون صعوبة تذكر بينما صادفت 14.9% منها صعوبات في الأداء واستطاعت 11.1% التفاوض بشأن تأجيل مواعيد الأداء في حين أن 21.6% لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

ومن بين 9.2% من الأسر التي حصلت على قروض للاستهلاك، تمكنت 37.6% منها من الالتزام بآجال الأداء دون صعوبة (43.6 % بالوسط الحضري و20.6% بالوسط القروي) و16% أدت هذه الواجبات لكن بصعوبة و17.9% توصلت إلى اتفاق مع المؤسسات المانحة للقرض، بينما، لم تتمكن 28.5 % من الأسر من تسديد ما عليها من مستحقات.

ومن بين 11% من الأسر التي لديها أفراد متمدرسون بالقطاع الخاص، لم تتمكن 34.5% من دفع الرسوم المدرسية واستطاعت 30.9% أداءها دون صعوبة و14.2% تمكنت من ذلك بصعوبة و20.4% دفعوا قسطا منها ونجحوا في التفاوض بشأن الاستفادة من تسهيلات بخصوص المبالغ المتبقية.

من بين 20.3% من الأسر المكترية، لم تتمكن أسرة واحدة ضمن أربعة (26%) من دفع واجب الإيجار ونجح خمس الأسر (21.3%) في التفاوض بشأن إعادة جدولة هذه المستحقات. وتمكن أقل من ربع الأسر(23.7%) من الوفاء بالتزاماته واستطاع أداء واجب الإيجار، لكن بصعوبة.

وقد تمكنت نسبة 39.7% من الأسر من أداء فواتير الماء والكهرباء دون صعوبة وواجهت 26.9% صعوبة في الأداء، في حين لم يتمكن ربع الأسر (25.5%) من تسديد هذه الواجبات (26.7% من بين الحضريين و22.6% من بين القرويين). أما نسبة 7.9% المتبقية من الأسر فتمكنت من التفاوض من أجل التوصل إلى تسهيلات في الأداء.

من بين الأسر التي تستدين من البقال مقابل الحصول على سلع استهلاكية، لم تتمكن 20% من الالتزام بأداء ديونها (21.4% بالوسط الحضري و16.8% بالوسط القروي) فيما استطاع حوالي ربع الأسر (24%) تسديد ديونه دون صعوبة وقامت 22.3 % بأدائها بصعوبة وتمكنت 33.9% من التفاوض للاستفادة من تسهيلات في الأداء.

ومن بين ال 48.6% من الأسر المعنية بالاستشارات الطبية والتتبع الطبي أوالعلاج المنتظم (51% من الحضريين و43.4 % من القرويين)، 17.5% منها لم تتمكن من تغطية تكاليفها (14.3 % بالوسط الحضري و26% بالوسط القروي) و39.5% استطاعت أداء هذه النفقات لكن بصعوبة (37.7% بالوسط الحضري و44.3% بالوسط القروي) و3.2% نجحت في الاتفاق على تقسيط الأداء.

## تصور الأسر لتطور قدرتهم على احترام الالتزامات المالية

خلال الأشهر الثلاثة القادمة، تتوقع نسبة 81.4% من الأسر أنها ستتمكن من تسديد رسوم الماء والكهرباء مقابل نسبة 66.6% خلال فترة الحجر الصحي و69.2% مقابل 52% بالنسبة لأداء واجب الإيجار و69.5% مقابل 53.6% بالنسبة لقروض الاستهلاك و61.7% مقابل 46.4% بالنسبة لتسديد الديون المستحقة للبقال و57.2% مقابل 45.2% لتسديد رسوم الدراسة.

بينما تظل هذه التوقعات متواضعةً بالنسبة لالتزامات أخرى كقروض السكن (70.6% مقابل 67%) والنفقات الطبية (83.8% مقابل 79.2%).

**مستوى احترام الأسر لأداء قروضها والتزاماتها المالية**

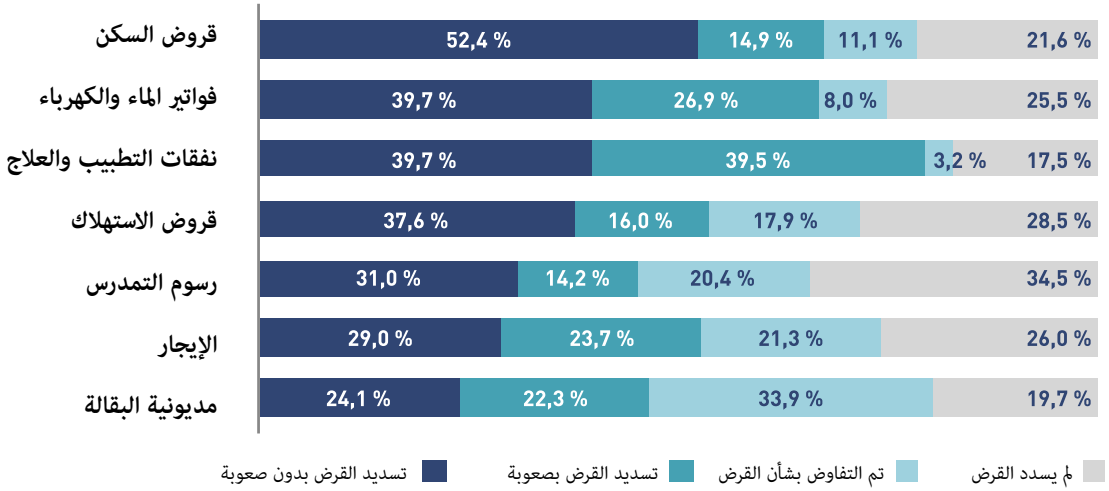


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط - 2020، البحث حول كوفيد-19، المرحلة الثانية

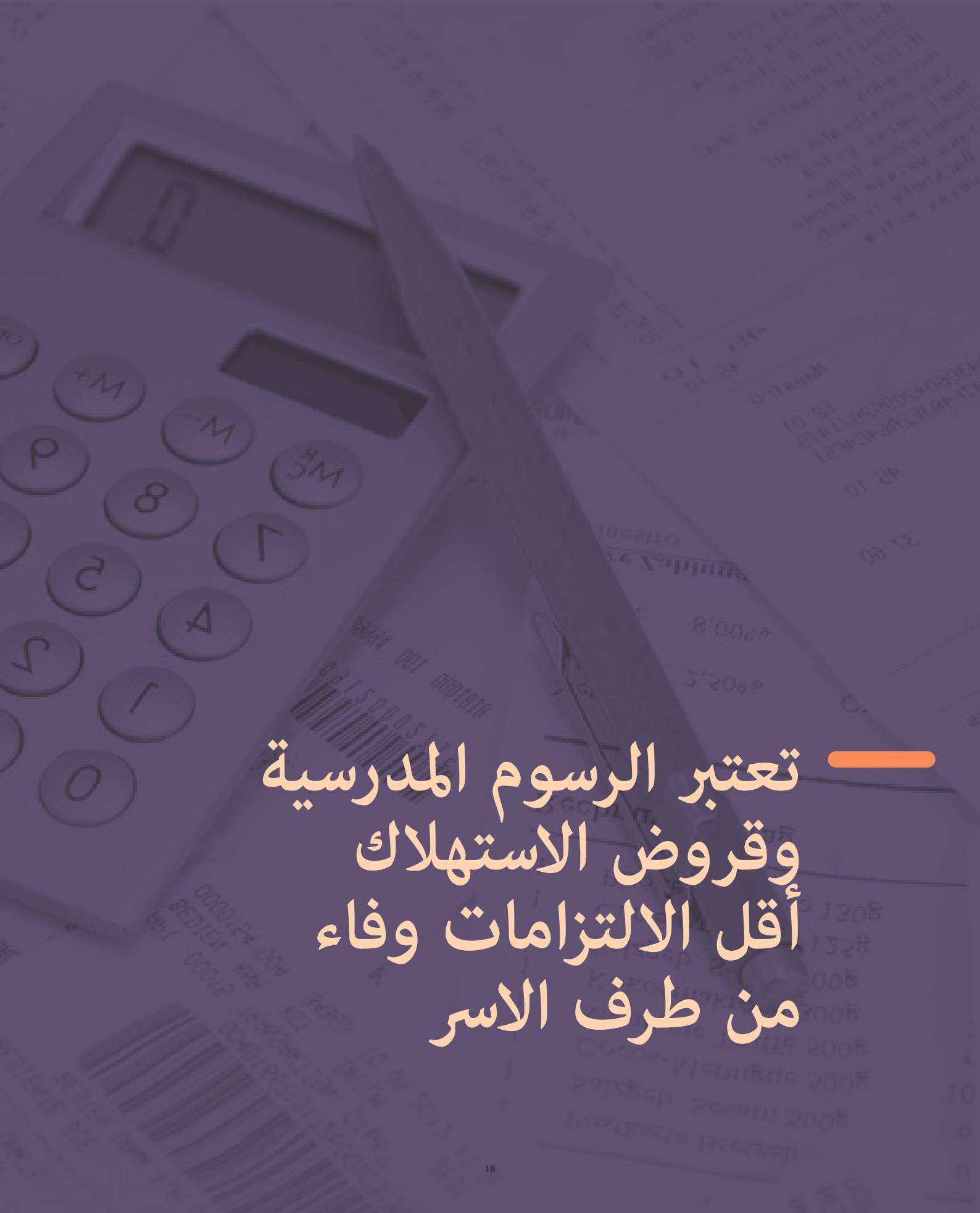

تعتبر الرسوم المدرسية وقروض الاستهلاك أقل الالتزامات وفاء من طرف الاسر

**المندوبيـة السـامية للتخطيـط**

إيلو 3-31،سـكتور 16،حـي الرياض،
ص.ب. 178، 10001 الربـاط، المغـرب
+212(0)5 37 57 69 00
contact@hcp.ma
statguichet@hcp.ma

W W W . H C P . M A